مشروع خط أنابيب السويس - الاسكندرية:

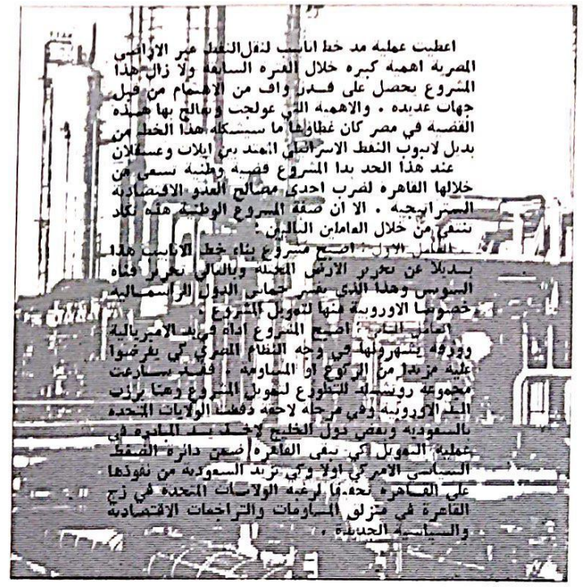

اعطيت عملية مد خط انابيب لنقل النفط عبر الاراضي المصرية اهمية كبرى خلال الفترة السابقة ولا زال هذا المشروع يحصل على قدر واف من الاهتمام من قبل جهات عديدة . والاهمية التي عولجت وتعالج بها هذه القضية في مصر كان غطاؤها ما ستشكله هذا الخط من بديل لانبوب النفط الاسرائيلي الممتد بين ايلات وعسقلان

عند هذا الحد بدا المشروع قصته وطبيعة نسعى من خلالها القاهره لضرب احدى مصالح العدو الاقتصادية الستراتيجيه . الا ان صفة المشروع الوطنية هذه تكاد تنتفي من خلال العاملان التاليان :

العامل الاول : اصبح مشروع بناء خط الانابيب هذا بديلا عن تحرير الارض المحتله وبالتالي تحرير قناه السويس وهذا الذي يفسر احجام الدول الراسمالية خصوصا الاوروبية منها لتمويل المشروع .

العامل الثاني : اصبح المشروع اداه في يد الامبريالية وورقه يشهرونها في وجه النظام المصري كي يرفضوا عليه مزيدا من التركيع او المساومه . فقبل ببساعات مجموعه روتشيلد للتلويح لتمويل المشروع وهنا يرتبط البلد الاوروبيه وفي مرحله لاحقه دفعته الولايات المتحده والسعوديه وبعض دول الخليج لاخذ المبادره في عمليه التمويل اي بقي القاهره ضمن دائره الضغط السياسي الامريكي اولا وفي تردد السعوديه من نفوذها على القاهره ثانيا لرغبه الولايات المتحده في زج القاهره في متزلق المساومات والتراجعات الاقتصاديه والسياسيه الجديده .

هل يعني صرف النظر عن استعادة قناة السويس؟

بعد عدة سنوات من المباحثات لانشاء خط الانابيب المصري بين السويس والاسكندرية . بدات الصحف العربية اخيرا تتحدث عن موافقة دول البترول العربي - خاصة دول الخليج - للمساهمة في هذا المشروع . ولكي يفهم الانسان العربي اهمية هذا المشروع للدول العربية خاصه في الفترة الراهنة التي تعيشها من ازمة طاقة يجب ان يرجع الى تاريخ هذا المشروع وما يعنيه من اقامة نظام ضخ منظم للنفط لتأمين حاجات هذه الدول لقاء بعض الفوائد الاقتصادية لمصر والدول المنتجة للبترول في المنطقة .

لقد بحثت فكرة اقامة خط الانابيب جديا بعد حرب الـ ١٩٦٧ ، وذلك بسبب اقفال قناة السويس مما ادى الى شحن البترول عن الطريق حول افريقيا بعد ان كان يمر في القنال . واذا اقيم هذا الخط فسوف يوفر ما بين ١٥ الى ٢٠ يوم من زمن الشحن الان . ولقد اثار هذا المشروع التساؤل فيما اذا كان بديلا عن قناة السويس او مكملا لها . وما يمكن ان يعنيه هذا الكلام اذا كان النظام المصري قد وصل الى قناعة في عدم امكانية فتح قناة السويس في المستقبل القريب او اذا كان هذا الخط ضروريا مع وجود قناة السويس مفتوحة .

خط الانابيب كما وضع في صيغته الاولية كان مفروضا ان يكون طوله ٣٣٣ كلم مع ٤٢ انش اطار على ان ينتهي العمل منه في آخر ١٩٧٠ وبدا الضخ في اول ١٩٧١ . والكلفة لاقامة هذا المشروع وضعت بمبلغ ٦٠ مليون جنيه استرليني .

• المشروع واحتمال الحل السلمي

والان بعد مضي ٥ سنوات على وضع المشروع الاول نرى ان العمل لم يبدأ فيه . ويمكن ان تكون الاسباب ، اولا : طرح موضوع الحل السلمي وامكانية فتح قناة السويس من خلاله وبذلك يمكن الغاء او تاجيل هذا المشروع لعدم حاجته الملحة في الوقت الحاضر ، ثانيا : تامين الرأسمال اللازم لمثل هذا المشروع وكما سنرى ان هناك خلافا حول الشروط التي حاولت الشركات الغربية وضعها والتي لاقت معارضة في بعض الاوساط العربية والتي شبهها بعضهم بملكيه قناة السويس قبل التاميم وما عنه هذه الملكية من استغلال لحقوق الشعب المصري ومصالحه السياسية والاقتصادية .

في سنه ١٩٦٩ بدت الامور وكانها اجابيه عندما وقعت مصر اتفاقا مع الكونسرتيوم المؤلف من شركات من البلدان التالية : فرنسا ، اسبانيا ، اليابان ، الكويت والمانيا الغربية . ولكن هذا الاتفاق لم يترجم عمليا ، وابدل في عام ١٩٧١ في مشروع آخر لبناء خطي انابيب بدلا من خط واحد على ان تكون كمية الضخ من ٨٠ الى ١٢٠ مليون طن سنويا من الـ ٦٠ مليون طن التي كان ممكن ضخها في المشروع الاول ، وكان من الموقع ان يعطي ربحا ما بين ١٢٠ الى ١٨٠ مليون دولار . وجاء هذا التغير بعد ان قررت عدة بلدان مشاركة زيادة حصتها في الشراكة . ولقد ابرمت اتفاقية اخرى مع مجموعة « السويسا » لتنفيذ هذا المشروع ولكن لم يعط اي سبب آخر للتاخر في تنفيذ هذا المشروع .

واسترجت الباحثات لتحديد حصة كل فريق في الاستثمار ومع الاتفاق ان يدفع الكونسرتيوم ٢٠٠ مليون دولار من ٣٣٠ مليون دولار مجموع الكاليف على ان تساهم مصر بقيمة ٩٠ مليون دولار من الانشاءات والسعودية والكويت في الباقي . هذا الاتفاق خول بنك سويسرا ان يجمع عائدات المشروع لمدة ثماني سنوات لصالح الدول الغربية وهذا يعني ارجاع الاستثمارات الغربية مع نسبة معينة من الفائض على المبلغ . في ايار ١٩٧٢ وافق مجلس الشعب المصري على المشروع على ان لا يكون هناك اي تدخل اجنبي في ادارة خط الانابيب وان لا يكون هناك اي تقليل من اهمية قناة السويس !

ومع ان الاتفاق مع مجموعه « السويسا » لم ينفذ رسميا حتى الان من قبل الحكومة المصرية ، الا ان اخبار الاتصالات الاخيرة التي يقوم بها احمد هلال وزير النفط والموارد المعدنية المصرية ، تشير الى انه هناك خطوات لاستبدال هذا الاتفاق باخر بسبب بعض المشاكل ، منها : طلب الشركة زيادة ١٤،٧٪ من السعر المطلوب اصلا بينما وافقت الحكومة المصرية على زيادة ٣٪ فقط ، وطلب الشركة حق مطالبتها على كل الاموال اذا تاخرت مصر بدفع الاقساط مما يعني سيطرة هذه الشركة على خط الانابيب ، والاكثر اهمية هو الخلاف على الكلفة بعد انخفاض سعر الدولار وارتفاع قيمة العملات الاوروبية .

• المصلحة الامريكية

حتى الان نلاحظ ان الولايات المتحدة كانها ليست على علاقة مباشرة في اقامة خط انابيب البترول مع انها لها المصلحة الكبرى في اقامته لتامين حاجاتها بعد ازدياد اعتمادها على بترول الشرق الاوسط . والتحركات الاخيرة تبين ان الولايات المتحدة هي التي تضغط لاقامة هذا الخط بسرعة لعلمها انه لن يكون هناك فتح قريب لقناة السويس ، وعدا ذلك فان هذا المشروع يقع ضمن المخطط العام الذي ترسمه الولايات المتحدة لتغيير الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقه وتحويل انظمة البرجوازية الصغيرة العاجزة الى دول معتمدة اكثر فاكثر على البرامج الاقتصادية الامبريالية ولكي تلحق بسياسة دول البترول التي تقودها السعودية والتي يزداد دورها في قيادة الدول العربية منذ مؤتمر الخرطوم ، والذي ازداد ايضا في عهد السادات . ان مطلب الولايات المتحدة من مصر تقليص علاقاتها الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي وخاصة الاتحاد السوفياتي يوضح بان مثل هذا المشروع ودعم امريكا له يأتي ضمن هذا التصور لوضع مصر والمنطقة كما وضعته الامبريالية .

ان اشتراك الولايات المتحدة في المشروع يأتي عن طريق السعودية والكويت ، لان دعما مباشرا من قبلها لهذا المشروع سيكون مكشوفا خاصة وان اجهزة الاعلام المصرية تشن حملة على الولايات المتحدة لعدم ضغطها على اسرائيل للانسحاب ، ولاستعمالها حق الفيتو لصلحة اسرائيل في مجلس الامن . ان مصر تعتقد ان الجهة التقنية من المشروع ستكون افضل اذا كانت من امريكا (!!) وان سعر الكلفة سيكون اقل بعد ان انخفض سعر الدولار في السوق العالمية وارتفع المارك الالماني .

ما يبقى الان هو بحث تفاصيل هذا الاتفاق الذي تدعمه الولايات المتحدة ، فالكويت اقترحت ان تكون للشركات الاجنبية ١٩٪ من المشروع بينما مصر تطالب بان تكون الملكية ١٠٠٪ . على ان المشروع الكويتي يمنح مصر حق استلام جزء من الدخل ابتداء من السنة الاولى للضخ بدلا من الانتظار عدة سنوات حتى تدفع الكاليف التي اعتمدتها الشركات الاجنبية . وبينما تستمر المفاوضات ، زار الشهر الماضي مهندسون من شركة بشل الامريكية مصر واستعرضوا امكاني مد الانابيب لاعطاء تقييم اخير لكلفة هذا المشروع .

من هذا الاستعراض لمشروع خط الانابيب والمراحل التي مر فيها حتى وصوله ، وللاسعار على دول البترول العربية في الخليج لتمويله يمكن استخلاص الاشياء الاتية :

١ - المشروع يؤمن ضخ بترول سريع ومنظم للدول الغربية خاصة الولايات المتحدة لمواجهة ازمة الطاقة التي تمر فيها .

٢ - الولايات المتحدة هي وراء احياء ودفع هذا المشروع في المرحلة الحالية لمعرفتها بعدم امكانية انسحاب اسرائيل من منطقة قناة السويس في هذه المرحلة .

٣ - تمويل المشروع من قبل دول البترول العربية في الخليج ، مع منفعته الاقتصادية لمصر، هدفه الرئيسي ابعاد مصر عن اقامة اية علاقات اقتصادية جديدة مع الاتحاد السوفياتي .

٤ - تمويل المشروع في الدولار وشراء الانابيب اللازمة له من الولايات المتحدة يقع ضمن الاتفاق مع دول البترول لدعم الدولار في السوق الدولية .

٥ - سياسيا ، يزيد هذا المشروع من اعتماد مصر على دول البترول وبذلك ستزداد التبعية التي سارت فيها مصر منذ ابتداء عهد السادات للسعودية .

من كل هذه النقاط يظهر واضحا ان المشروع يبقى في حال تنفيذه وعمله في المستقبل تحت رحمة الولايات المتحدة ودول البترول ، وما الدور الذي تلعبه مصر الا دور الوسيط لما فيه المزيد من الدخل الاقتصادي على حساب المواقف الفعلية من الولايات المتحدة والامبريالية التي تتحدث عنها لدى طرحها وتناولها لدور البترول في المعركة الخ .. ان هذا التناقض بين المواقف الفعلية والمواقف الاعلامية يظهر حقيقة سياسة مصر في مواجهة الامبريالية وتقديمها للتنازلات من اجل ما يسمى « بالحل السلمي » .

تزيد على ذلك ان اسرائيل كشفت عن حقيقتها ونواياها في ان تكون الحارس الاساسي للمصالح الامبريالية في المنطقه خاصه البترولية . كما ان نية اسرائيل المعروفه في الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها نضع هذا الخط من انابيب النفط ضمن نطاق قدرتها على ضربه . والان فبمقدار ما تسيطر اسرائيل على الممر المائي المؤدي الى قناة السويس سيكون خط انابيب النفط تحت رحمتها .

كما ان كل هذه المشاريع اذا لم تكن ضمن سياسة صادقة للمعركة فهي لا تعني شيئا لانها تبقى تحت رحمة اسرائيل والامبريالية ■■

مفيد شاهين

في الذكرى الثالثة للعهد :

رصاص، واموال و... اشياء اخرى

الشهر الماضي دخل العهد سنته الثالثة ، وبمناسبة « النصر » والزينة واطلقت مئات العبارات النارية ، عدا عن تسخير الاذاعة والتلفزيون والصحف (الرسمية) لكيل اطنان المديح والثناء لهذه الذكرى وما خلفه العهد من ازدهار وعمران وتطور ؟!

ووصلت درجة المديح والثناء و « مسح الجوخ » والاحذية و « تقبيل الايدي » والارجل لدرجة من الاطناب تكر منها النفس . وانتهت اعراس الزينة والاستقبالات ونقيل النهاني والاحتفالات الى حد دفع احد النواب « لمشارطة » زميل له عن مقدار الكاليف وكمية الاموال التي دفعت للموالين والولاة ، ونسي هذا النائب ان يشارط على كمية الاموال التي قبضت بمناسبة هذه الذكرى .

والشيء الجديد في ذكرى الجلوس واخلافها عن « الذكريات » السابقة ، هو انه حيث اطلقت العبارات النارية في السنتين الماضيتين لم تطلق هذه السنة ، وحيث لم تطلق النيران في السنتين الماضيتين احتفلت المناطق بهذه السنة . ونستثني من هذه « القاعدة » زغرتا التي تحولت استانها الى استان متشر ، باكل ازلامها واتباعها الاخضر واليابس والابيض والاسود، دون تمييز .

العهد على المحك

ابان معركة رئاسة الجمهورية ، لم يكن امام الحركة الوطنية وتنظيماتها الحزبية الا موقفا من اثنين : اما الوقوف مع المرشح الشهابي وبالتالي الوقوف مع الاجهزة غير الدستورية التي قمعت الحركة الوطنية والنهوض الشعبي الذي حصل بعد ٥ حزيران والتي ارفقت قمعها هذا بسلسلة صدامات مع المقاومة الفلسطينية التي تتوجت بمعارك نيسان وتشرين العام ١٩٦٩ . واما الوقوف مع مرشح تكتل الوسط الذي طرح شعارات مضادة لاعمال المكتب الغير دستوري ووعد بصيانة الحريات الديمقراطية وعدم الصدام مع المقاومة وافساح المجال للقضايا الشعبية للتعبير عن رايها .

ولقد كانت الحركة الوطنية ملزمة بدعم المرشح الثاني ، بالرغم من وعي اكثر اطرافها لحدود تلك الشعارات ولمدى الصدق بتطبيق مضمونها الفعلي وامكانية السلطة على الاستمرار في تطبيق نفسها بتلك الاكاذيب .. لذلك لم يكن امامها اي خيار آخر ، الا خيار الوقوف على الحياد واعتبار المعركة لا تعنيها لا من قريب ولا من بعيد، وهذا خطأ كبير تجنبه الحركة الوطنية في ذلك الوقت ، بسبب ضبابية الموقف الحيادي وعدم صحته لانه ليس هناك حياد في معركة حاصلة وايضا بسبب ارتباط تلك المعركة بوضع الحركة الوطنية وصيانتها على الاقل لامر قريب .

لهذا لم تضع الحركة الوطنية نفسها في اوهام الوعود والشعارات ولكنها بنت تلك الشعارات لتنتزعها من ايدي ارباب النظام وتناقضاتهم الثانوية وصراعاتهم على السلطة لصالح الحركة الشعبية والقوى الوطنية .

والشيء الاساسي الذي دفع الحركة الوطنية لاخذها مثل هذا الموقف ، هو دراستها الفعلية للقوى المتصارعة ووزنها في الساحة سياسيا وعسكريا في ذلك الوقت ، فاستنتجت بعد تلك الدراسة التفصيلية ، ان نجاح مرشح الشهابية يعني نجاح الاجهزة غير الدستورية وبالتالي استمرار المعركة راسا ضد القوى الوطنية والديمقراطية ومتابعة عملية التصفية المتدرجة للمقاومة الفلسطينية ، بينما نجاح مرشح تكتل الوسط يعطي نفس النتائج على الامد الطويل ، الا انه بجمد المعركة لفترة وجيزة مع القوى الوطنية والمقاومة بسبب توقع انهماك المرشح الثاني في تصفية الاجهزة السابقة لنجاحه وتسم انهماكه مرة ثانية لتشكيل جهاز آخر تابع له وبرجيح ميزان القوى لصالحه ، مما سيأخذ وقتا لا باس به ، تكون فيه القوى الوطنية والديمقراطية قد استعادت حيويتها واستعادت من ذلك الوقت لتبني نفسها من جديد وتاخذ الاحتياطات اللازمة وبقدر الامكان لمواجهة اي حملة متوقعة . سبب هذا العامل الرئيسي ، وعلى اساسه فقط يمكن فهم موقف الحركة الوطنية في معركة رئاسة السبعينات .

ولقد دعمت مرشح تكتل الوسط فوران رئيسيان ايضا من مواقع مغايرة لمواقع الحركة الوطنية ، الاولى : قلة الكنوقراط التي نمت بشكل متصاعد في عهد فؤاد شهاب الذي استفاد منها في بعض اصلاحاته الا ان هذه الفئة اصطدمت بنمو الجهاز غير المدني الذي واجهها في عدة مجالات وفي عدة مناطق بالاضافة الى انهيار بعض دعائم قطاع الخدمات مما ابعد هذه الفئة عن المسرح السياسي فوجدت في هذا المرشح متنفسا لمحاربة الجهاز غير المدني من جهة ولطرح شعاراتها الاصلاحية الليبرالية من جهة اخرى . الثانية : فئة الاقطاع السياسي التي كان قد حاربها فؤاد شهاب في اوائل عهده وعزلها عن المسرح السياسي لصالح البورجوازية التجارية والمصرفية التي بواسطه صعدت الى الريف واستكملت سيطرتها عليه دون ان تضرب الاقطاع نهائيا بل استكمله كاداة تنفيذية في المناطق وحيث كانت بحاجة اليه ، ووجدت هذه الفئة بمرشح تكتل الوسط بصيص نور للعودة مجددا الى المسرح السياسي واستعادت ما فقدته من امتيازات ابان عهد فؤاد شهاب .

وبدوره استند المرشح المضاد لمرشح الشهابية الى هاتين القوتين الرئيسيتين في معركة الرئاسة ولذلك عندما فاز برئاسة الجمهورية حاول ان يعطي لهم مجالا ضيقا في السلطة من جهة وعمل على اشغال فئة الكنوقراط وتم ابعاد فئة الاقطاع لصالح نفرده بالسلطة من جهة اخرى .

ومن هنا نستطيع ان نفهم ظاهرة الحكومة السلامية الاولى ، التي حوت مجموعة من الكنوقراطيين وبعض الاقطاب الليبراليين . اذ استغلت هذه الفئة استغلالا كاملا في محاربة بقايا العهديين السابقين دون ان يفسح لها المجال في تحقيق بعض المشاريع الاصلاحية التي طرحت على صعيد المسرح السياسي (مرسوم ١٩٤٣ ، معركة الدواء ، معركة التربية والتعليم) فظهرت امام جماهير اللبنانيين بمظاهر العجز والفشل ففضلت تقديم استقالاتها بالتابع على ان تستمر بالحكم.

وعلى هذا الاساس ايضا يمكن فهم ظاهرة الحكومة السلامية الثانية ، التي حصرت مجموعة من اكبر الاقطاعيين واراطة السياسة التقليديين، اذ استعاد منهم العهد لاستعادت مواقع السلطة في المناطق التي كانت قد فقدتها في فترة النهوض الشعبي والوطني بعد دخول المقاومة الفلسطينية الى الجنوب في ايلول العام ١٩٦٨ (الجنوب ، الهرمل ، طرابلس .. الخ) وايضا استطاع العهد ان يعزلهم عن الموقع الفعلي لتقوية سياسة الحكم وليصبحوا مجرد ادوات طيعة لتنفيذ اوامر المفرد الاوحد بالسلطة .

خلال فترة الحكومتين السلاميتين كانت الفوران الوحيدان المستفيدان من الاحداث ، هما :

اولا ، العهد ، اذ استطاع في مدة تزيد على السنتين والنصف من تثبيت مواقعه في السلطة وتصفية الاجهزة السابقة واعادة تشكيلها من جديد لتقوم بالدور الموكول لها سلفا (قمع الحركة الوطنية وتصفية المقاومة) واستطاع العهد من ان يمركز مواقعه نسبيا على صعيد الزعامة الطائفية المارونية وعلى صعيد المناطق الشمالية حيث فرض هيمنته على عدة مناطق وبشكل مطلق في السلطة حيث اصطدم اولا بحكومة الكنوقراط فاحرجها واخرجها وثانيا بحكومة الاقطاع اذ كان بطعمها بيد ويمتص قوتها بيد اخرى ، مما اضعف بغايا الاقطاع في مناطقهم نتيجة تعرد بعض الفئات البورجوازية الصغيرة ضدهم وخاصة ان كل القوى المعارضة كانت تهاجم الحكومة ولا تتعرض للعهد ، حتى جاء عدوان ١٠ نيسان على فردان والفاكهاني فتفجرت الخلافات المتراكمة واصطدمت السلطة المدنية التي تتجه نحو الديكتاتورية المدنية بالسلطة غير المدنية وبذلك ضرب ضربته الاخيرة ، اذ دفع الحكومة للاستقالة من جهة واستكمل تفرده بالسلطة مدعوم من الجهاز غير المدني .

ثانيا ، الحركة الوطنية والقوى الديمقراطية والتقدمية ، لقد استفادت هذه الفئات من الثلاث سنوات الماضية ، ولكن استفادتها لم تكن من مواقع النظام وضد الجماهير ، بل على العكس تماما ، اذ استطاعت ان تجذر مواقعها في مناطق عديدة وتكسب الى صفوفها العديد من القوى والفئات الناقمة والمتمردة ، وفي الوقت نفسه استطاعت ان تنخرط في جملة نضالات شعبية ووطنية ولتراكم خبراتها في العمل السياسي والنقابي والجماهيري . وبالرغم من النكسات التي اصابت بعض الاضرابات والمظاهرات بسبب ضيق الرقعه الاصلاحية للعهد وحاشية افقه السياسي ، الا ان هذه النضالات التي امتدت عدة شهور اكسبت الحركة الوطنية الشرعية السياسية والتمثيلية للمواقع والفئات التي كانت تدافع عنها .

وامام هذه الحاله ، لم يعد امام العهد سوى الحركة الوطنية والقوى الديمقراطية والتقدمية لمواجهتها فعليا ومن مواقع صلبة وثابتة نسبيا.

الا ان التعرض للقوى الوطنية يعني عمليا تعرض السلطة للمقاومة الفلسطينية ، لذلك لجأ وبلجأ العهد لعزل القوتين عن بعضهما البعض او ضربهما بعضهما البعض ، او استفراده لاحدى القوتين اولا ثم تصديه للثانية، ثانيا .. ولم تجد السلطة فرصة انسب من فرصة عدوان نيسان وما نبعها من استقالة ونظاهرة جماهيرية ضخمة ، للقيام بهذه المهمة بعدما ارعبتها ضخامة التظاهرة ...

ولذلك كان لا بد من حكومة ضعيفة وغير مشبوهة بؤمن الغطاء السياسي للمعركة ، كان لا بد من مجيء شخصية موثوق بها وضعيفة في الوقت نفسه (امين الحافظ) وحكومة هزيلة تكون بمثابه اداة تنفيذ طيعة بيد العهد لا اداة تقرير وتخطيط .. وهكذا كان ، وحصل الصدام وفشلت السلطة في تنفيذ اي هدف عسكري او في تحقيق اي مكسب سياسي . لذلك اضطرت السلطة للتراجع خطوة الى الوراء (اتفاقية الحدود مع سوريا مثلا) مؤقتا لتستكمل تفردها النهائي بالسلطة عن طريق حكومة فضفاضة واسعة تشمل « كل لبنان » ولا تسطيع في الوقت نفسه ان تقوم باي خدمة فعلية للبنان ، وتكون هذه الحكومة بمثابة رد على المطالبين بالمشاركة من جهة وبمثابة الهدنة المؤقتة لترض السلطة صفوفها بانتظار الفرصة السانحة حتى تكون توازن القوى لصالحها .

العهد امام عهد جديد

واليوم ، بعد ثلاث سنوات ، ماذا كانت الحصيلة ؟ كل من يراجع جلسات الثقة لحكومة الـ ٢٢ وزيرا ، واحتفالات الجلوس ، يلحظ الامور التالية :

اولا : انقلاب موازين القوى والتحالفات راسا على عقب ، القوى التي اصبحت مع العهد كانت ضده ، والقوى التي كانت معه اصبحت ضده .

ثانيا : الهجوم ، ولاول مرة على العهد لا على الحكومة ، وتحميل مسؤولية الاخطاء لرئاسة السلطة لا لرؤساء الحكومات (فؤاد لحود ، صائب سلام ، سمعان الدويهي) .

ثالثا : المناطق التي فجرت الغرائب واطلقت الاسهم النارية في السنوات الماضية احجمت عن هذا العمل هذه السنة ، والتي لم تفرقع في الاعوام الغائتة اعطى لها الاعياز للقيام بهذه المهمة .

رابعا : مقاطعة بعض وجهاء العهد سابقا بهنئة رئيس العهد بذكرى الجلوس وخاصة صائب سلام الذي غادر لبنان قبل يومين من بدء الاحتفالات .. الخ.

خامسا : وحدها الحركة الوطنية حافظت على مواقعها ، لان مواقعها ثابتة ، وتتحرك ببطء ، وهي مواقع الجماهير التي تعرف حدود مصالحها وحدود مصالح السلطة والتناقض الحاصل بينهما (لم يصعد جنبلاط لتهنئة رئيس الجمهورية مثلا) .

امام مثل هذه النتائج ، على الحركة الوطنية ان لا تضع نفسها في اوهام ومغامرات ، تضل بها نفسها من جهة وتضلل الجماهير من جهة اخرى . لذلك عليها ان تجذر مواقعها الشعبية وتصعد نضالاتها الوطنية والديمقراطية ضمن برنامج سياسي واضح وتحليل تفصيلي لوضع الطبقات اجتماعية وتناقضاتها وخطه التحالفات المرحلية والنضال التكتيكي الاني .. ولا شك ، بان ازمة النظام الرأسمالي العالم التي تتفاقم يوما بعد يوم ، تشكل المدخل الرئيسي لنشاط القوى الوطنية ونضالاتها الديمقراطية والنقابية والسياسية (الغلاء، الايجارات ، الماء، الكهرباء، بدني مستوى المعيشة، التعليم المجاني، الاجور، الصرف الكيفي ...) هذه النضالات يجب ان تبوب وتوظف لصالح القوى الوطنية وعلى اساس تصعيد النضالات الجماهيرية وديمومتها واستمرارها دون توقف ، وعدم الاكتفاء بمهرجان او تظاهرة او بيان دوري ، بل العمل لدفع النضال باتجاه يومي لا موسمي ومستمر لا منقطع ■■